مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر -

The Private Sector is a strategic option for Economic Diversification in the Oil Producing Countries - Case of Algeria-

د/توفيق بن الشيخ، جامعة قالمة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(17 /02/ 2017)، تاريخ التقييم:(13 /03/2017)، تاريخ القبول:(03/ 04/2017)

الملخص

إن توجه معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي في ظل عولمة شديدة المنافسة. يحتل فيها القطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات تؤهله لتعزيز التنويع الاقتصادي.

والجزائر ورغم مضي أكثر من عقدين على انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي لبناء اقتصاد حقيقي والتخلص من التبعية المفرطة للنفط، وما تضمنته هذه الاستراتيجية التنموية من امتيازات وتحفيزات للقطاع الخاص، إلا أن دوره في النشاط الاقتصادي كان محدود.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي،الدول المنتجة للنفط.

Abstract

Most economies of the world tend to economic liberalization in the globalization of severe competition. The private sector plays a major role in economic development because it benefits from the potential of this sector to call it economic diversification.

Algeria, despite more than two decades to pursue economic openness to build a real economy and get rid of dependence on oil policy, and the content of privilege development strategy for the private sector, but its role in Economic activity was limited.

Keywords: Private Sector, Economic Diversification, Petroleum Producing Countries.

مقدمة:

اعتمدت استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، وشكلت العائدات النفطية الأداة التمويلية الرئيسية لتنفيذ مختلف برامج التنمية. وعلى الرغم من القدرة التمويلية التي وفرتها هذه العائدات لموازنة الدولة، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط لا يمكن إدامته على المدى الطويل. ذلك لارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، مما يوثر سلبا على النمو والاستقرار الاقتصادي.

وعليه وفي ظل الوضعية المالية الحرجة التي تواجهها الجزائر، جراء تراجع عائدات النفط من جهة، وهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته من جهة أخرى، فإن الدولة ملزمة بضرورة تبني سياسة تنموية واضحة المعالم من خلال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي واتخاذ جميع الاجراءات والتدابير من أجل إنجاحها، وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج الاجمالي وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات. وخاصة القطاع الخاص الذي لايتحقق التنويع الاقتصادي إلا بإشراكه في العملية التنموية والعمل على تطويره ليكون قادرا على المنافسة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح التساؤل الذي سيقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

هل يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي في الجزائر؟.

وتضمنت هذه الدراسة فرضية مفادها: يعتبر القطاع الخاص أداة فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول : القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتعزيز التنويع في الجزائر.

المحور الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية.

1-1-مفهوم القطاع الخاص:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد تعريف واحد، إلى أن جلها ذهب إلى المعنى نفسه ومن أهمها مايلي:

-" القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الاشخاص أو الشركات المساهمة"(سامي عفيفي حاتم، 1994، ص33).

-" القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه وبالتالي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"(عمر، 1995، ص203).

-كما يعرف على أنه:" عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، ويحدد فيه المبادرة الخاصة، وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة" (صلاح، 2015، ص29).

1-2- أشكال القطاع الخاص: يقسم القطاع الخاص كمايلي(نوري، 2015، ص23):

1-2-1- القطاع الخاص المنتج (المحلي أو الأجنبي):

وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

1-2-2- القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلي أو أجنبي):

وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات أساسها، استيراد سلع ومنتجات لإعادة بيعها على حالها.

1-3-دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية:

إن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي قد يستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في العديد من الدول بداية الثمانينات نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي(بودخدخ، 2011، ص4).

1-3-1-دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي:

توجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن النمو يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات،حيث خلصت الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة، وأكدت أيضا على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثيرا استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيء البيئة المناسبة للقطاع الخاص في تنمية المجتمع(عبد الرزاق، 2010، ص68).

1-3-2-دور القطاع الخاص في تعبئة الادخار:

تعتبر مؤسسات القطاع الخاص وحدات إنتاجية و استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة داخل الاقتصاد، كما تمتص هذه المؤسسات فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وتشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها.أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في التمويل، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج(عبد الرزاق، 2010،ص71).

1-3-3-ترقية الصادرات:

للقطاع الخاص قدرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في توفير النقد الأجنبي، بل إن مؤسسات القطاع الخاص أحدثت فائضا في ميزان المدفوعات لكثير من إقتصاديات الدول .

1-3-4-دور القطاع الخاص في الحد من الفقر:

إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص باعتباره يساهم في تحقيق نمو اقتصادي، فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخيل الضريبية للدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ(بودخدخ، 2011، ص4).

1-3-5- دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل:

يعد التشغيل من أهم القضايا التي تواجهها الدول النامية، والتي لم تستطع مؤسسات القطاع العام لوحدها التكفل بها. لذلك كان اللجوء للقطاع الخاص أمر أكثر من ضروري، حيث كان له دور كبير في حل مشكلة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة، وذلك لتوفيره لحوالي 90% من فرص العمل.

1-3-6- دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي:

الناتج المحلي الإجمالي يعني مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ أن القطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، يساهم بنسبة عالية في الناتج الإجمالي في أغلب الاقتصاديات في العالم(مولاي لخضر عبد الرزاق، ص70).

1-3-7- دور القطاع الخاص في دعم القدرة التنافسية:

اتجهت العديد من الدول حديثا إلى تطوير قدراتها التنافسية والانتقال تدريجيا من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الاستثمار كخطوة للتحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار ويولي هذا التحول الأهمية للقطاع الخاص بشكل أساسي ويقلص من دور الدولة(مولاي لخضر عبد الرزاق، ص70).

المحور الثاني:ماهية التنويع الاقتصادي.

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد إدراك الدول الريعية،والتي تعاني من إختلالات كبيرة في هيكل إقتصادها،الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

2-1-مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة.

حيث يعرف على أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزيز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم(مرزوق، 2013، ص7).

كما يعرف بأنه "يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلد(روابنية، باهي، 2016، ص134).

ومما سبق فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على رفع معدلات النمو.

2-2-أهمية التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي كالآتي:

إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة، التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى وفق وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة الهامة في الدول النفطية يكون مرتبط بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عند عن تقلبات أسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري،هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غيابها فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائد في انخفاض مستمر مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط وغيرها، فالحل يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2-3-أنماط التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي حيث يمكن أن نميز بين(روابنية، باهي، 2016، 136):

2-3-1- تنويع الهيكل الإنتاجي:

يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا، وبالتالي التنمية بمعناها الواسع.

2-3-2- تنويع الأسواق:

إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل منها يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، كما أن هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال أسواق جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

2-4- ميكانزيمات التنويع الاقتصادي:

وهي الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة التحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات مايلي(لرباع الهادي، 2008، ص3):

2-4-1-إعادة الاعتبار لـ" الدولة التنموية":

الدولة تنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج ، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية في توجيه مختلف عمليات التنمية.

2-4-2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في العملية التنموية، يعد من أهم مؤشرات نجاح عملية التنويع الاقتصادي.فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص.

2-4-3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن معظم الدول النامية لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم

تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني.ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

2-4-4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنويع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المنشآت ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، لاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتعزيز التنويع في الجزائر.

3-1- تطور القطاع الخاص في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية، حيث انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي، لكن مع التطورات الاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي، وقد حاولت الدولة تدارك الهفوة، الناجمة عن سياستها تلك بانتهاج مخطط يشمل مجالات اقتصادية متعددة غير أن قطاع المحروقات خاصة بعد أزمة 1986 نتيجة لانخفاض أسعار البترول، التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية من أجل التوجه من القطاع العام إلى القطاع الخاص(مولاي لخضر، 2010، ص282)، حيث مر هذا الأخير بالمراحل التالية:

3-1-1-المرحلة الأولى: مرحلة التهميش (1963-1982).

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية.

وفي سنة 1963 تم إصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/27) الذي أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث عوامل الإنتاج والترقية العقارية وكان موجها للمستثمر الأجنبي أو لرؤوس الأموال الأجنبية(زغيب، 2004، ص42).

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم (248/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، والذي جاء لسد الثغرات في القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني، إذ حدد هذا الأمر مجال تدخل القطاع الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية.وبقدر ما عكس هذا القانون رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص بقدر ما عكس تخوفها من توسع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى سنة

1976 تاريخ صدور الميثاق الوطني الذي أكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسح له باكتساب قوة اقتصادية(مياسي، 2011، ص111).

3-1-2- المرحلة الثانية: مرحلة رد الاعتبار (1982-1988).

خلال هذه المرحلة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينات وذلك بصدور قانون الاستثمار رقم (11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي أعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني، وذكر المهام الموكلة له كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية وتجنيد الادخار وخلق مناصب شغل وإشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي، كما تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم (93/83) الصادر في 29 جانفي 1983، والذي أنشأ ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وفي سنة 1986 جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد الوطني (مياسي ، 2011، ص ص 113-115).

وفي سنة 1988 صدر القانون رقم (25/88) المتعلق بالاستثمارات الخاصة والذي ألغى كل الإجراءات التأطيرية التي جاء بها قانون 11/82 ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية.

3-1-3-المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح منذ 1981: حيث تميزت هذه المرحلة بمايلي:

-صدور القانون رقم (10/90) المتعلق بالنقد والقرض والذي شجع الشراكة بمختلف أشكالها، كما سهل حركة سير رؤوس الأموال بشكل كلي؛

-صدور القانون (19/91)، يتضمن تحرير التجارة الخارجية، ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط؛

-صدر قانون الاستثمار رقم (12/93) والذي يهدف الى التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي، ويعتبر هذا القانون أول إنجاز مهم نحو اقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي وتدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/95) المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية (نورة، 2006، ص43، بتصرف).

ومن أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، صدر الأمر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار، بعد ما منع القانون 12/93 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أو أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعه(داوود منصور، 2016، ص ص، 14-15).

وفي سنة 2006 صدر الأمر رقم (06-08) المعدل والمتمم بالأمر رقم (03/01) وتتعلق بالامتيازات الجبائية، وكذا الأحكام المتعلقة بأجهزة الاستثمارات، خاصة الوكالة (ANDI)، الشباك الوحيد، والمجلس الوطني للاستثمار.هذه الأجهزة التي تتولى تنفيذ الامتيازات والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين خاصة الجبائية منها(الامر رقم06-08، المعدل والمتمم للامر01-03).

وفي 03 أوت 2016 صدر القانون رقم 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يندرج في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصادي، من خلال جملة الامتيازات للمستثمرين حسب أهمية النشاط،(القانون 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار).

3-2- مساهمة القطاع الخاص في التنمية في الجزائر:

يهدف تطوير المناخ الاستثماري إلى تنمية القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا الجمركية والضريبة ورفع كل العراقيل الإدارية والأساليب التمييزية.

3-2-1-مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة:

تعد القيمة المضافة من بين المؤشرات ذات الدلالة في التحليل للحكم على مدى مساهمة أي قطاع أو مؤسسة أو فرع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والجدول الموالي يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للفترة (1981-2015).

الجدول رقم (01): تطور مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (1981-2015)

السنة	1981	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(%)	29.7	41.69	47.59	49.32	46.47	42.70	41.16	51.18	48.28	51.47	56.60	59.46	66.86

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء: الحوصلة الاحصائية (1962-2011).

حيث أنه ورغم ارتفاع حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية والتي ارتفعت من 29.7% سنة 1981 إلى 66.86% سنة 2015، لا يزال القطاع الخاص لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب سنة 2015، لا يزال القطاع الخاص لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية. لكن النتائج المسجلة توحي بأن هناك ديناميكية بدأت تميز القطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية خاصة بعد ما تضمنه التشريعات الجديدة من ضمانات وتشجيعات لهذا القطاع.

3-2-2-مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في توفير مناصب الشغل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تتمحور حول إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالمية من خلال زيادة استثماراته في معظم دول العالم.

فمن أبرز الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تطوير القطاع الخاص وذلك من خلال الامتيازات والتحفيزات التي تضمنتها مختلف قوانين الاستثمار هي رفع نسبة مساهمته في توفير مناصب الشغل، والجدول أدناه يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1997-2016).

الجدول رقم (02): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر للفترة (1997-2016).

الوحدة: مليون عامل

السنة	عدد عمال القطاع الخاص	عدد العمال الاجمالي	%
1997	2,818	5,708	**49.40**
2006	6,123	8,869	**69.04**
2007	5,607	8,594	**66.25**
2008	5,996	9,145	**65.57**
2009	6,238	9,473	**65.85**
2010	6,390	9,736	**65.63**
2011	5,756	9,599	**59.97**
2012	5,816	10,170	**58.19**
2013	6,349	10,789	**58.85**
2014	6,139	10,239	**59.96**
2015	6,139	10,594	**47.95**
2016	6,490	10,845	**59.84**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء على الموقع:www.ons.dz

حيث نلاحظ ارتفاع عدد عمال القطاع الخاص من 2.818 مليون عامل سنة 1997 سنة 2007 إلى 6.490 مليون عامل سنة 2016 إلى 5.607 مليون عامل أي ما يعادل 49.4%، 66.24%، 59.84%من مجموع العاملين على التوالي. وذلك نتيجة للإجراءات المتخذة من قبل الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي الذي شجع على انتعاش القطاع الخاص في مجالات اقتصادية كالبناء والأشغال العمومية، النقل، والتجارة والخدمات التي يبقى القطاع الأول الذي يوفر أكبر فرص للتشغيل. ورغم هذه النتائج المحققة إلا أن مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل لم ترق إلى مستوى مساهمته في بعض دول العالم والتي يوفر فيها حوالي 90% من مناصب الشغل.

3-2-3-دور القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق فوائض مالية للقطاع الخاص، يعني توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ككل، يمكن استغلالها مستقبلا حيث ساهم القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق فوائض مالية مهمة، وذلك في ظل وجود قطاع

عام يتضمن قطاع المحروقات والذي يمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة. والجدول الموالي يبين تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص للفترة (1995-2015).

الجدول رقم (03): تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1995-2015)

الوحدة: مليون دج

السنة	نتيجة الاستغلال الصافية للقطاع الخاص	نتيجة الاستغلال الاجمالية	%
1995	534452.5	918490.3	**58.2**
1999	970742.7	1574762.6	**61.6**
2000	1043749.0	2224300.5	**46.9**
2001	1194472.1	2219979.6	**53.80**
2002	1294051.9	2340029.2	**55.30**
2004	1719617.9	3411998.4	**50.40**
2006	2315733.4	5193946.4	**44.58**
2008	2832020.4	6518688.6	**43.44**
2009	3262693.3	5411288.8	**60.30**
2010	3690892.7	6674178.8	**55.30**
2011	4124474.6	7907228.0	**52.20**
2012	4904442.1	8757846.3	**56.00**
2013	5477488.3	8814319.5	**62.14**
2014	5959492.1	8902935.4	**66.94**
2015	6240.979.1	8036700.0	**77.65**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، الحسابات الاقتصادية (2001-2015).

من خلال الجدول نجد أن القطاع الخاص يساهم بنسبة تفوق القطاع العام في تكوين فوائض مالية تعتبر كمصدر للادخار تساهم في تمويل التنمية، حيث وصلت نسبة مساهمته مثلا سنة 2015 حوالي 65.77%. ويمثل قطاع التجارة والخدمات القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تحقق الفوائض المالية بسبب أهمية فرع التجارة، النقل، واالفندقة، والمطاعم التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص بسبب تراجع أهمية القطاع العام في هذا المجال.

3-3- آليات تطوير القطاع الخاص في الجزائر:

إن مسألة تطوير القطاع الخاص في أي دولة هي مسألة جد هامة لما يترتب عنها من آثار إيجابية، وما يتعلق بها من قضايا جد حساسة، كالعراقيل التي تحد من تطور هذا القطاع، وهي قضايا يتوجب أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع إستراتيجية لتطويره وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-3-1-مفهوم تطوير القطاع الخاص:

يشار إلى تطوير القطاع الخاص على أنه "رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجهة إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نموا اقتصاديا"(عبد الرزاق، 2010، ص66).

3-3-2-العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص في الجزائر:استطاع القطاع الخاص أن يكون قاعدة اقتصادية مهمة، ولكن وعوض أن يحظى بدعم الدولة، فإن يواجه العديد من العراقيل التي تحد من تطوره وتنميته، ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

-بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛

-ثقل النظام الضريبي: من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، وهو ما يترك المجال للتلاعبات -والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، مما يشجع على التهرب والغش الضريبين.

-مشكل العقار: يعتبر الحصول على العقار أحد أبرز العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، وتكمن المشكلة الحقيقية في هذا المجال في عدم شفافية التسيير وإدارة الملكية العقارية.

-مشكل الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد من فعالية الاستثمار الخاص، ويعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

-النظام الجمركي: يشكل إحدى العقبات التي تخلق صعوبات عديدة للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة للإجراءات الجمركية والتي كثيرا ما تتميز بالتعقيد وطول المدة اللازمة لجمركة الآلات والمعدات المستوردة، وتكاليفها المرتفعة(نوري، ص169).

-الاقتصاد الموازي: يتجلى الأثر السلبي على القطاع الخاص: في دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات بشكل يجعلها غير تنافسية، وهو ما يجد من توسع وتطور القطاع الخاص.

-تذبذب المنظومة القانونية: أضحت التغييرات المفاجئة التي تطرأ على قوانين المالية، مصدر خوف، وذلك للآثار السلبية التي يمكن أن تصل إلى حد إفلاس العديد من المؤسسات الخاصة.

-تعاظم مكانة القطاع العام: وجب القطاع الخاص أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي، لتميزه بالكفاءة في الأداء، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصرا مكملا له من خلال تهيئة البنية القانونية، المؤسساتية، وعليه فإن تعاظم مكانة القطاع العام سينجر عنه إزاحة القطاع الخاص عن ممارسة نشاطاته.

-ضعف البنية التحتية: وتتمثل في عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار والمتعلقة أساسا بتوفير الماء، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، عدم تهيئة المناطق الصناعية...إلخ.

3-3-3-الاجراءات الواجب اتخاذها لتطوير القطاع الخاص في الجزائر:

إن عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتوجب معالجة العراقيل التي تواجهه، مما يسمح بوضع تصور فعال لاجراءات تمكن من تطوير القطاع الخاص والرفع من أدائه. وعلى هذا الأساس يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الاستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

أ- توفير مناخ ملائم للاستثمار: إن أهم الآليات التي وجب توفرها كشرط أساسي لتطوير القطاع الخاص هي توفير أفضل الظروف، ما يعرف بمناخ الاستثمار. والذي يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات

والمؤسسات والخصائص الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر(ناجي بن حسين، 2007، ص56).

وعليه فالدولة مطالبة بالعمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك إنطلاقا من العناصر التالية:

-التشاور بين الهيئات العمومية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالاجراءات التي من شأنها بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة،

-وضع الإطار التشريعي المناسب وذلك بالعمل على تبسيط إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بإنشاء الشركات وتوحيد الجهات المختصة بإصدارها ربحا للوقت والجهد والمال،

-تنمية الموارد البشرية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص، بالاضافة إلى المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات القطاع الخاص؛

-الحد من تعاظم مكانة القطاع العام، حيث أن ذلك يساهم في الحد من الموارد الاقتصادية من جهة، وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

ب- توفير التمويل اللازم:يعتبر توافر الموارد المالية من الشروط الضرورية لتطوير القطاع الخاص، حيث أن القصور في هذه الموارد يترتب عليه قصور في نمو هذا القطاع. وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال مايلي(بودخدخ ، 2010، ص15):

ب-1- تعبئة المدخرات: يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التي التي يلجأ إليها القطاع الخاص في تمويل أنشطته الاقتصادية. وعليه من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، حيث يستلزم ذلك قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك وطنية كانت أو خارجية.

ب-2- تطوير السوق المالية: تساهم السوق المالية المتطورة في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية. وهذا من شانه خفض تكاليف التمويل، وذلك من خلال تسهيل إجراءات دخول القطاع الخاص الى البورصة، بالاضافة إلى وضع التحفيزات التي من شانها استقطاب رؤوس الأموال الشيء الذي ينعكس إيجابا على آلية تمويل القطاع الخاص.

ج- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص:

إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر مرهون بتوفير الاطار القانوني والتنظيمي قبل المناخ الاقتصادي والاستثماري، وذلك من خلال خلق قانون خاص بها ينظمها بدل خضوعها لقانون الصفقات العمومية وبعض مواد قانون الاستثمار، الشيء الذي من شأنه أن يسمح بمزيد من المرونة. وهذا لا يعني إستفادة القطاع الخاص على حساب القطاع العام، أو تخلي الدولة عن قطاعات استراتيجية، وهو ما يتيح الاستفادة المثلى من الموارد والبنية التحتية للحصول على أداء أفضل والاستدامة التي أثبتت جدواها من خلال زيادة الكفاءة والفعالية والنجاعة لتحقيق النتائج المتوخاة(بوعبوش، 2015، ص9).

الخاتمة:

التنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد.فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى،في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ماهي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منها تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرار النمو، وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ظل الوضعية الراهنة للاقتصاد الوطني الناتجة عن انخفاض أسعار النفط،، أدركت الجزائركغيرها من الدول النفطية ضرورة إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الانتاجية، بالاعتماد على خصخصة الهيكل الصناعي، كأسلوب لتعزيز التنويع الاقتصادي. لضمان تنمية مستدامة بعيدة عن الاعتماد المفرط على الريع النفطي، خاصة ما تعلق بتوفير بيئة ملائمة ومحفزة على الاستثمار، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.و رغم التحفيزات والاجراءات التشجيعية المتخذة من طرف الدولة، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظلت دون المستوى المطلوب.

فالتنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. والثانية تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة، ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في المجالات:

أ- بناء بيئة أعمال فاعلة.

ب- تبني سياسة مالية منضبطة.

ج- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.

د- زيادة كفاءة سوق العمل.

هـ- تطوير البنى التحتية.

و- تطوير قوة العمل.

ز- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

قائمة المراجع:

- إكرام مياسي،**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

-الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006.

- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 والمتعلق بترقية الاستثمار.

- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، 20 و21 نوفمبر2011، جامعة جيجل.

- حسين عمر ،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة،1995.

- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015.

-عاطف لافي مرزوك،**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد 24 ، 2013.

- عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة باتنة، 2007/2006.

- سعاد بوعبوش، **الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد الحلول لمواجهة الركود الاقتصادي**، جريدة الشعب، عدد 2015/04/22.

-سامي عفيفي حاتم،**الخبرة الدولية في الخصخصة**، دار العلم للطباعة،القاهرة، 1994.

-نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة مولود معمري، تيزيوزو، 2015.

- شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري بعد الاستقلال**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ورقلة، 2004.

- كمال روابنية، باهي موسى، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: دراسة حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الافتصادية، العدد05، ديسمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية امناخ الاستثمار في الجزائر**، اطروحة دكتوراه دولةن جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007/2006.

- نورة محمدي، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستيير ،جامعة ورقلةن2006/2005. (بتصرف)

- منصور داوود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في القانون، جامعة بسكرة، 2016/2015.

- مولاي لخضر عبد الرزاق،**العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد09، 2010.

- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، 2010/2009، جامعة تلمسان.